عائلة من بدو النقب بأمر من وزارة الدفاع وذلك « لدواعي الامن » وهذا اول الغيث !

غزة ومشاريع الاستيطان

في الشهر الماضي تحدثت شائعات كثيرة عن مشاريع لانشاء مستوطنة كبيرة في غزة . وبسبب المشروع الى شارون الذي تبرأ منها ثم فضح المسألة ملقيا مسؤوليتها على بيغن وبادين ثم اتضح ان وايزمان وكل وزارة العدو مشتركين في التخطيط لهذه المستعمرة - المدينة وعدد من المستوطنات الصغيرة الاخرى .

وبدلا من شارون تقدم احد اصدقاءه في الكنيست بالمشروع لاقامة مدينة استيطانية جنوب غزة وبالقرب من خان يونس لقطع غزة بالكامل عن سيناء في المستقبل وبعد انسحاب الجيش الصهيوني عنها ان تم الصلح مع مصر . وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية ان هناك اربع جرافات تعمل حاليا في نفس المنطقة لتمهيد الارض كي يتم البناء عليها .

وتزداد دعوات الاستيطان المكثف حاليا في غزة لكي يزيد عدد المستوطنين فيها بالدرجة التي لا يمكن معها الحديث عن انسحاب جيش العدو عنها مستقبلا .

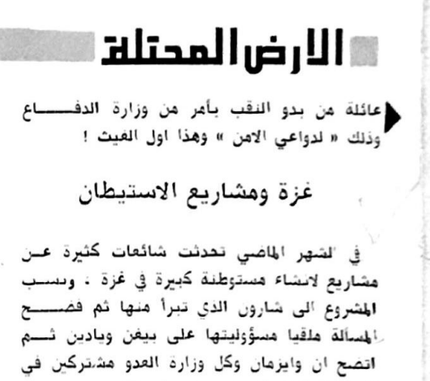

الضفة هدف النشاط المحموم

ان الضفة الغربية تمثل حجر الزاوية الرئيسي في مخططات استيطان العدو المستقبلية - والماضية ايضا - ورغم ان الكثير من الصهاينة يعتقد بانه قد تم بالفعل استلاع القطاع الغربي (العربي) من القدس بعد كل هذه السنين منذ اعلان «توحيد» المدينة فان شارون ليس واثقا لحد الان ، لذا فقد قام في نهاية الشهر الماضي بالتهجم على حكومته متهما اياها بالتكاسل وعدم الانجاز السريع لـ « تهويد » المدينة خلال جواب على سؤال وجهه احد الاعضاء في الكنيست ، واتهم شارون وزارة البناء بعدم انجاز الشقق الـ « ١٥ الف » التي كان عليها بناءها في المدينة لجلب المستوطنين اليها . ولكي يدفع وزارة الدفاع التهجد عن نفسها بادرت بعد ايام قليله الى دفع الاتهام نحو صندوقه الخان الاحمر في القدس لانشاء ٥٠٠ وحدة سكن بأسرع وقت !

اما في باقي انحاء الضفة فقد كشف صحيفه « دافار » الصادرة في فلسطين المحتلة ان العام القادم سيشهد اقامة ٤٠ مستوطنة جديدة في مناطق النقب والجليل وهضبة الجولان وغور الأردن وسيكون حصة الضفة منها كبيرة . واكدت ان نحو مليار ليرة اسرائيليه سترصد لبناء هذه المستوطنات في الوكاله الصهيونيه . ومن المعلوم ان معدل بناء المستوطنات التي ينشئها العدو سنويا يبلغ حوالي ٢٠ مستوطنة فقط .

هذا عن « دافار » التي تلتها في ذكر المعلومات صحيفة « هارتس » . اما المعلومات الرسمية فقد اتضحت يوم السادس من الشهر الحالي عندما تحدث مسؤول صهيوني كبير لرويتر لم يكشف عن اسمه ان النية تتجه الى انشاء ٨ مستوطنات جديدة في الضفة يبدأ العمل فيها مباشرة بعد تاريخ ١٧ - ١٢ - ٧٨ ، ثلاث منها في غور الاردن وواحدة في الخليل وواحدة في القدس كمرحلة اولى ثم تبدأ المرحلة الثانية بثلاث مستعمرات في غور الاردن .

وفي اليوم التالي اكد اريل شارون النبأ وقال ان حكومته لا تزال مصرة على استئناف النشاط الاستيطاني بعد انتهاء مهلة الثلاثة اشهر التي حددتها اتفاقيات كامب ديفيد والتي تنتهي في ١٧ من الشهر الحالي .

في هذا الوقت تناقلت الانباء اخبارا عن حركة « غوش امونيم » الصهيونية الاستيطانية المتطرفة بانها تنوي انشاء ٦ مستوطنات في الضفة لحسابها غير التي تزمع الحكومة انشائها وفور بداية صباح يوم ١٨ من الشهر الحالي . واكدت الحركة انها ستقيم المستوطنات بالقوة ، وقالت ان المستوطنات ستقام على التلال في الضفة وبينها التلال المشرفة على اريحا .

وتأكيدا لخطة انشاء المستوطنات الـ (٨) من قبل حكومة بيغن . قامت سلطات الاحتلال الصهيوني يوم الثلاثاء الماضي بالاستيلاء على اراضي مساحتها حوالي ١٠٠ هكتار بجوار مدينة الخليل ، وعلى ما يبدو انها الارض المنوي اقامة مستعمرة الخليل الجديدة عليها ، كما استولت على اراضي في قرية بيت ساحور المجاورة للخليل وكالعادة ادعى العدو ان سبب الاستيلاء هو « عسكري محض » .

ولعل الغريبة في الامر ان بعض هذه الاراضي تعود الى رئيس بلدية الخليل السابق الشيخ محمد علي الجعبري المعروف بعمالته للصهيونية وتعامله الودي معهم وعلاقاته الواسعة بزعماء الصهاينة في فلسطين المحتلة . وهذا ما يثبت مجددا ان الاستيطان هو ركن اساسي من اركان الايديولوجية والمشروع الصهيوني على ارض فلسطين ولا يمكن لاي سبب او مبرر ايقاف العمل بهذا الركن على الاطلاق .

■

مذكرة احتجاج حول القمع في البحرين

في العاشر من الشهر الحالي حرب الذكرى الثلاثون لاقرار الامم المتحدة للائحة حقوق الانسان . وفي البحرين كما في العديد من البلدان الخاضعة للسيطرة الرأسمالية او الاقطاعية ما تزال بنود هذه اللائحة تنتهك بشكل يومي .

حبهة التحرير الوطني البحرانية وجهت بهذه المناسبة مذكرة الى الامين العام للامم المتحدةحول القمع والتعذيب وخنق الحريات في البحرين .

« السيد كورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة ،

في العاشر من ديسمبر (كانون الاول)تحتفل الشعوب والقوى التقدمية والديمقراطيه في العالم بالذكرى الثلاثين لاقرار الجمعيه العامة للامم المتحدة « الاعلان العالمي لحقوق الانسان » ، والذي جاء حصيله لنضالات مريرة وطويلة خاضتها شعوب العالم وقواها التقدميه من اجل صيانة حقوق الانسان وكرامته .

وباقرار هذه الوثيقه من قبل الامم المتحدة ، اضحت هذه الوثيقة سلاحا فعالا في يد القوى الحيرة ضد قوى الظلام والرجعيه والديكتاتوريه والاضطهاد .. ونتيجه ذلك تحققت الكثير من النجاحات خلال هذه الحقبه من الزمن على صعيد احترام حقوق الانسان . واتسع نضال الشعوب والقوى المدافعة عن حقوق الانسان .

لكن لا يزال هناك العديد من المناطقوالبلدان في العالم ترزح شعوبها حتى الان تحت انظمة الاستعمار الجديد والعنصرية والرجعية والديكتاتورية ، حيث تنعدم فيها ابسط حقوق الانسان . وبين هذه المناطق تبرز منطقه الخليج والجزيرة العربية والتي تتحكم في غالبية دولها انظمة رجعية ذات سلطات مطلقة وديكتاتورية واجراءات ارهابية .

ونود هنا ان نلفت نظركم الى الاوضاعالسائدة في بلادنا : البحرين ، التي تعيش اجواء الطغيان والاستبداد وغياب القانون منذ اغسطس ١٩٧٥ حيث حلت السلطة المجلس الوطني (البرلمان) بعد ان رفض اعضاؤه بالاجماع « مرسوم قانون بشأن تدابير امن الدولة » المقدم من قبلالحكومة لمخالفته دستور البلاد ، وتضمنه نصوص جائرة ضد المواطنين حيث يعطي وزير الداخلية حق اعتقال اي مواطن يشتبه فيه وايداعه السجن لمدة ثلاث سنوات دون اية محاكمه ، واتبعت حل المجلس الوطني باجراءات قضت على مظاهر الديمقراطية التي كان شعبنا قد حققها ، وشنت حملة اعتقالات واسعة شملت بعض اعضاء المجلس الوطني ومحامين وكتاب وشعراء وصحفيين وعمال نقابيين وطلبه وعسكريين ، وشخصيات وطنية بارزة مثل احمد الذوادي ويوسف العجاجي والنقابي المعروف عباس عواجي الذين يرزحون في السجون منذ ٢٥ يونيو (حزيران) ١٩٧٤ ، عندما شنت السلطه حمله اعتقالات واسعه ضد العمال الذين كانوا يطالبون بشرعيه العمل والتنظيم النقابي وتحسين اوضاعهم المعيشيه ، وتوفير مستلزمات السلامه اثناء العمل .

وتواصلت الحملة الارهابيه بتنفيذ « قانون امن الدولة » وطرد العديد من العمال من اعمالهم وملاحقتهم ، ومنع كل مظاهر العمل النقابي ، وقد كرست السلطة هذه الاجراءات في القانون الجديد للعمل الذي يتنافى مع دستور البلاد ، اذ جاء خاليا من اي ذكر للنقابات والعمل النقابي وحق العمال في الاضراب للدفاع عن حقوقهم ، بل يعتبر القانون المذكور كل ذلك اعمال تخريبية لها عقوبات شديدة .

وتعرض المعتقلون السياسيون لصنوف التعذيب الهمجي مما ادى الى استشهاد اثنين من المناضلين الوطنيين هما : محمد غلوم بوجيري والصحفي المعروف سعيد المويناتي ، وقتلت السلطة هذه الاعمال الوحشية في قانون جديد للعقوبات يحرم كل نوع من المعارضة ويصنفها بانها « خيانة عظمى » وينص على عقوبات شديدة لها تصل للاعدام والسجن المؤبد ، كما قنن قانون المطبوعات والنشر الصادر في عام ١٩٦٥ الارهاب الفكري ، وغيب ادنى الحرية للكلمة والصحافة والنشر .

ووضعت السلطة تحت رقابتها المباشرة الجمعيات النسائية واسرة الادباء والكتاب ، والفرق المسرحية والاندية الثقافية والرياضية واغلقت بعضها .

وفي المجال الطلابي فقد اتخذت السلطة اجراءات مجحفة لا مثيل لها في منطقتنا فحسب بل في العالم العربي كله ، وسنورد بعض هذه الاجراءات لتبيان مدى بشاعتها وغرابتها :

١ - في صيف ١٩٧٧ منعت السلطة اكثر من ٢٠٠ طالب وطالبة يدرسون في جامعات البلدان العربية والاجنبية من مغادرة البحرين لاستئناف دراستهم في جامعاتهم ، جدير بالذكر ان عددا كبيرا من هؤلاء كانوا في السنوات الاخيرة في الجامعة ، وبعضهم على وشك التخرج .

٢ - سحبت جوازات سفر العديد من هؤلاء الطلاب واعتقلت بعضهم .

٣ - اصدرت قرارا بمنع توظيفهم في دوائر الدولة ، وبعضهم حتى في الشركات والمؤسسات الخاصة .

٤ - خفضت مدة صلاحية جوازات الطلبة الى سنة واحدة ، بدلا من اربع سنوات كما هو حال جوازات بقية المواطنين .

٥ - استصدرت قرارا يلزم باخذ تصاريح سفر من وزارة الداخلية قبل ان يسافروا .

٦ - وبالتنسيق مع بعض البلدان العربية مثل مصر والكويت منعت الطلاب البحرانيين الذين يتلقون تعليمهم في جامعاتها من السفر منها الى اية جهة اخرى عدا البحرين الا باذن من سفارة البحرين . وبطلب من مخابرات البحرين سلم العديد من الطلبة البحرانيين من هذين البلدين الى سلطات البحرين التي اودعتهم السجون .

٧ - ومنذ شهر اكتوبر من عام ١٩٧٨ بدأت **تطبيق « قانون » اخر على الطلبة والطالبات الذين يدرسون في الخارج يلزمهم تحت طائلة** سحب المنحة او البعثة والغاء الجواز ، بان يسلموا جوازات سفرهم لسفارة البحرين هناك ، ويستعيضوا عنها بهوية مؤقتة يستخدمونها في ذلك البلد .

وتستهدف مجموع هذه الاجراءات وغيرها شل حركة ونشاط الطلبة وخاصة منظمتهم النقابية : الاتحاد الوطني لطلبة البحرين في الدفاع عن الحقوق والمصالح المشروعة للطلبة .

ان سلطات البحرين المتمادية في اجراءاتها القمعية لا تحترم حتى تلك « القوانين » الجائرة التي اصدرتها هي نفسها ، حيث انها لا زالت تحتجز في سجونها الرهيبة المواطنين الذين طبق ضدهم « قانون امن الدولة » الذي كما ذكرنا يجيز لاجهزة الامن اعتقال المواطن وايداعه السجن دون محاكمة او تهمة لمدة ثلاث سنوات وبعدها يوجب تقديمه للمحاكمة اذا ثبتت ضده اية تهمة او اطلاق سراحه . وقد مضى على الكثير من المعتقلين سنوات ثلاث ، وبعضهم اكثر من اربع سنوات وحتى الان لم يقدموا للمحاكمة .

ومن جهة اخرى فان المعتقلين والسجناء السياسيين منذ اعتقالهم وحتى الان يعيشون في ظروف وزنزانات غير صحية ويتعرضون للتعذيب مما ادى الى استشهاد البعض وتدهور صحة اخرين . ويحرم المعتقلون من العلاج والمعاينة الطبية ، اضافة الى حرمانهم من التدخين ، وكذلك من اللقاءات مع ذويهم .. بينما تعتبر الجرائد والكتب والراديو من المحرمات ايضا .

ان هذه الاوضاع والاجراءات و «التشريعات» اللاانسانية في البحرين تتنافى مع دستور البلاد ذاتها ، ومع جميع بنود « اعلان حقوق الانسان » و « المواثيق الدولية لحقوق الانسان لسنة ١٩٧٦ » و « اعلان منع كل انواع التعذيب الجسدي والمعنوي » المقر من قبل الامم المتحدة في عام ١٩٧٥ ، وكذلك قوانين السجون ، ومواثيق منظمة العمل الدولية والتي تدعي حكومة البحرين زورا التزامها بها بوصفها عضوا في هذه المنظمات .

ولاعطاء صورة اوضح للوضع السياسي ، واوضاع المعتقلين في البحرين فاننا نرفق مع هذه المذكرة بعض من الوثائق الرسمية ونصوص « القوانين » التي اصدرتها حكومة البحرينوكذلك نداءات المعتقلين والسجناء السياسيين والطلبة الممنوعين من السفر وذويهم .

اننا نناشد الامم المتحدة ولجنة حقوق الانسان وكافة القوى المحبة للحرية والديمقراطيةوالمدافعة عن حقوق الانسان بان تتدخل لاطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين في البحرينوالضغط على السلطات في البحرين لالغاء كافة القوانين الجائرة ووضع حد للانتهاكات والخروقات ، واحترام الدستور ولوائح ومواثيق حقوق الانسان، واطلاق الحريات الديمقراطية والسماح للعمل النقابي والحزبي » .

جبهة التحرير الوطني
البحرين
١٩٧٨/١١/٢٦